A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

PCT/WG/11/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 19 مارس 2018

معاهدة التعاون بشأن البراءات
الفريق العامل

الدورة الحادية عشرة
جنيف، من 18 إلى 22 يونيو 2018

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير عن الدورة الخامسة والعشرين

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. يعرض مرفق هذه الوثيقة ملخص رئيس الدورة الخامسة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي عُقد في مدريد، إسبانيا، في الفترة من 21 إلى 23 فبراير 2018. ويحتوي المرفق الثاني لملخص الرئيس على مُلخَّص رئيس الدورة غير الرسمية الثامنة للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات، التي عُقدت في مدريد يومَي 19 و20 فبراير 2018، أي قُبيل اجتماع الإدارات الدولية.

2. إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً بملخص رئيس الدورة الخامسة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/MIA/25/13)، الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات

الدورة الخامسة والعشرون، مدريد، من 21 إلى 23 فبراير 2018

ملخص الرئيس
(أحاط الاجتماع علماً به؛ مُستنسَخ من الوثيقة PCT/MIA/25/13)

مقدمة

1. عقد اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات ("الاجتماع") دورته الخامسة والعشرين في مدريد، في الفترة من 21 إلى 23 فبراير 2018.

2. وكانت إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التالية مُمثَّلةً في الدورة: مكتب البراءات النمساوي، والمعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية، والمكتب الكندي للملكية الفكرية، والمكتب الأوروبي للبراءات، والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي، والمكتب الفنلندي للبراءات والتسجيل، والمكتب الهندي للبراءات، ومكتب الملكية الفكرية للفلبين، ومكتب الملكية الفكرية في سنغافورة، ومكتب أستراليا للملكية الفكرية، ومكتب البراءات الإسرائيلي، ومكتب اليابان للبراءات، ومكتب كوريا للملكية الفكرية، والمعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية، ومعهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، ومكتب الملكية الفكرية الحكومي لجمهورية الصين الشعبية، والمكتب السويدي للبراءات والتسجيل، ومكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية، والمعهد الأوكراني للملكية الفكرية، ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، ومعهد فيسغراد للبراءات.

3. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

البند 1: افتتاح الدورة

4. رحَّب السيد جون ساندج، نائب المدير العام للويبو، بالمشاركين نيابةً عن المدير العام وشكر المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية على استضافته للاجتماع للمرة الأولى. وفي كلمته الافتتاحية، خصّ بالترحيب وفد مكتب الملكية الفكرية للفلبين الذي يحضر الاجتماع لأول مرة بعد تعيين مكتبهم كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في الدورة التاسعة والأربعين لجمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات في أكتوبر 2017. وهنّأ نائب المدير العام أيضا مكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية على مباشرة مهامه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في مارس 2017.

5. وأشار نائب المدير العام إلى استخدام اللغة الإسبانية في معاهدة التعاون بشأن البراءات منذ أن أصبحت لغة النشر السادسة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 1985، وانضمت إلى اللغة الإنكليزية والفرنسية والألمانية واليابانية والروسية، وهي اللغات الأصلية الخمس في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي الوقت نفسه، أصبحت وثائق البراءات باللغة الإسبانية جزءاً من الحد الأدنى من وثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبينما انضمت إسبانيا إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 1989، لتصبح أول دولة ناطقة بالإسبانية تنضم للمعاهدة، إلا الدول الأخرى الناطقة باللغة الإسبانية انضمت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات بعد تعيين المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية كهيئة دولية للبحث في عام 1993. واليوم، يعمل المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية كإدارة بحث وفحص أولي دولي مختص لجميع البلدان الناطقة بالإسبانية والبالغ عددها 13 بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي انضمت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومن المأمول أن يصبح إيداع الطلبات الدولية من خلال المعاهدة في المستقبل القريب، خياراً لمزيد من مودعي طلبات البراءات الناطقين باللغة الإسبانية في هذه المنطقة.

6. وشكر نائب المدير العام أيضا المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية على دعمه لأنشطة التعاون مع الويبو في أمريكا اللاتينية، لاسيما من خلال صناديق الاستئمان الإسبانية. ومن الأمثلة على هذا التعاون مشروع المنظمة الإقليمية لبراءات الاختراع لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (LATIPAT) بالتعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات، الذي يوفر إمكانية الوصول إلى معلومات البراءات باللغة الإسبانية والبرتغالية لدى بلدان أمريكا اللاتينية من خلال قاعدة بيانات مجانية.

7. واختتم نائب المدير العام كلمته بالإشارة إلى أنه قد تم تمديد جميع تعيينات الإدارات الدولية للسنوات العشر القادمة من قبل جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2017. ويقع حاليا على عاتق السلطات مواصلة تحسين خدماتها. وفي هذا الصدد، أشار إلى الوثيقة التي أعدها المكتب الدولي بشأن مستقبل معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتي دعت إلى تقديم تعليقات حول كيفية تحسين عمل الإدارات الدولية لتلبية احتياجات مودعي الطلبات والمكاتب المعيّنة الذين اعتمدوا على تقارير بحث عالمية عالية الجودة والآراء الخطية في اتخاذ قرارات بشأن ملاحقة طلبات براءات الاختراع ومنح حقوق براءات الاختراع في أراضيها.

8. وذكر السيد بابلو غارسيا - مانزانو خيمينيس دي أندرادي، وكيل وزارة الطاقة والسياحة والأجندة الرقمية، أنه من الرائع أن تستضيف إسبانيا الاجتماع الخامس والعشرين للإدارات الدولية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأفاد أن حماية الملكية الفكرية تشجع على الابتكار والتطوير التكنولوجي كمحرك للنمو الاقتصادي. وفي إشارة إلى مهمة الويبو في قيادة تطوير نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية ويمكّن الابتكار والإبداع لفائدة الجميع، شدد وكيل الوزارة على الحاجة إلى نظام البراءات الدولي لتحقيق التوازن الأمثل بين أصحاب الحقوق وعامة الجمهور من خلال تشجيع المنافسة ونشر المعلومات وتحفيز النمو الاقتصادي العالمي. وذكر أنه بعد انضمام المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 1989، أصبح يمثل مرجعا لمكاتب الملكية الفكرية الأخرى، لاسيما تلك التي تستخدم اللغة الإسبانية. وفي هذا الصدد، يعد التعاون بين المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية ومكاتب الملكية الفكرية الأخرى أمراً ضرورياً لتبادل المعلومات وتنسيق أفضل الممارسات. ومن الأمثلة على ذلك الندوة السنوية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات مع المكاتب في أمريكا اللاتينية التي تمولها صناديق الاستئمان الإسبانية للويبو. وفي الختام، أفاد بأنه يتعين على مكاتب الملكية الفكرية أن تسعى إلى تحقيق التميز لتلبية احتياجات المستخدمين وأن سياسة الملكية الفكرية ذات أهمية كبيرة لتنمية الاقتصادات، وأعرب وكيل الوزارة عن أمنيته بنجاح الاجتماع في أعماله.

9. ورحبت السيدة باتريشيا غارسيا-إسكوديرو ماركيز، مدير عام المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، بالمشاركين في الاجتماع، لاسيما وفد مكتب الملكية الفكرية للفلبين الذي هنأته على تعيين مكتب بلاده مؤخرا كمكتب للبحث والفحص التمهيدي الدولي. وذكرت المدير العام أنها فخورة بالإنجازات التي حققها المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية كأول مكتب للملكية الفكرية يستخدم اللغة الإسبانية للعمل في معاهدة التعاون بشأن البراءات وتعيينه كإدارة للبحث والفحص التمهيدي الدولي. وأفادت بأن معاهدة التعاون بشأن البراءات توفر مزايا عظيمة للجمهور العام ومودعي طلبات البراءات. وذكرت أنه، على وجه الخصوص، لدى مودعي الطلبات 18 شهراً أخرى لاتخاذ قرار بشأن التقدم بطلب للحصول على حماية براءات أجنبية مقارنة بالطريق الذي توفره اتفاقية باريس. ويعد عمل الإدارات الدولية أساسياً لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكرت أنه بفضل البحث والفحص التمهيدي الدولي، انخفضت الحاجة إلى إجراء بحث وطني في مكتب للملكية الفكرية، أو انتفاء تلك الحاجة كليا في بعض الحالات، لاسيما عند استخدام عملية الفصل الثاني بكاملها. ومع تزايد قيمة الأصول غير الملموسة في الاقتصاد، كان من المهم التركيز على إدخال تحسينات على المزايا المتاحة لمودعي طلبات البراءات باستخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومن الأمثلة في هذا الصدد، التحسين المستمر لإطار الجودة من خلال العمل في المجموعة الفرعية للجودة وزيادة استخدام الخدمات الإلكترونية، حيث يقوم المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية بدور نشط وبقوم بأنشطة تعاون وتناغم مثل العمل مع المكتب الأوروبي للبراءات بشأن تنسيق تقارير البحث في معاهدة التعاون بشأن البراءات.

البند 2: انتخاب الرئيس

10. ترأس الدورة السيد خافيير فيرا روا، مستشار تقني، المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية.

البند 3: اعتماد جدول الأعمال

11. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة PCT/MIA/24/1 Rev.

البند 4: إحصاءات معاهدة التعاون بشأن البراءات

12. أحاط الاجتماع علماً بالعرض الذي قدَّمه المكتبُ الدولي بشأن أحدث إحصاءات معاهدة التعاون بشأن البراءات.[1]

البند 5: المسائل الناشئة عن الفريق الفرعي المعني بالجودة

13. أحاط الاجتماع علماً مع الموافقة بملخص رئيس اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة المبين في المرفق الثاني لهذه الوثيقة، ووافق على التوصيات الواردة في ملخص الرئيس وعلى مواصلة ولاية الفريق الفرعي، بما في ذلك عقد اجتماع للفريق الفرعي في عام 2019.

البند 6: الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

14. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/6.

15. ووافقت الإدارات على الأولويات الواردة في هذه الوثيقة.

16. وأشارت عدة إدارات إلى استخدامها المستمر لخدمات النظام الالكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT) أو العمل الجاري تنفيذه لإتاحة نظام الايداع الالكتروني لطلبات البراءات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT Filing). وأشارت إحدى الإدارات إلى أن نظام الإيداع الإلكتروني القادم من شأنه أن يدمج خدمات النظام الالكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT) في إطار نظامها الخاص، مما يتيح لها توفير بوابة واحدة لجميع خدماتها مع إلغاء العمل التنموي الموازي الذي ينطوي على ضمان أن تظل خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات ثابتة ومتسقة. وطلبت إحدى الإدارات من الإدارات الأخرى التي قدمت خدمة نظام الايداع الالكتروني لطلبات البراءات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT-Filing) تقديم معلومات عن أحكام قوانينها الوطنية وفقاً لتاريخ الإيداع. وأشارت إدارة أخرى إلى أنها مكنت نظام الإيداع الالكتروني لطلبات البراءات في غطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT-Filing) كخيار، ولكن لم يستخدمه إلا بنسبة ضئيلة جداً من مودعي طلبات البراءات لدى مكتبها ككتب تسلم طلبات، ودعت إلى توفير المعلومات بشأن ما قامت به مكاتب تسلم الطلبات الأخرى لجعل النظام الالكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT) هو الخيار المفضل لمودعب الطلبات. وأشارت إحدى الإدارات إلى الفوائد المترتبة على توافر البوابة القائمة على متصفح النظام الالكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT). وأفادت بأن ذلك قد منحها القدرة على توفير المستندات والبيانات المطلوبة والتي تجاوزت البنود المؤتمتة لتلبية متطلباتها الأكثر شيوعًا.

[1] تُتاح نسخة من العرض على موقع الويبو الإلكتروني على الرابط التالي:
http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?meeting_code=pct/mia/25_statistics

17. وأشارت عدة إدارات إلى استمرار استخدامها لنظام التبادل الالكتروني للمعلومات في إطار معاهدة البراءات (PCT-EDI)، الذي يعد وسيلة راسخة وقوية لنقل الوثائق.

18. وأعربت عدة إدارات عن رضائها عن تنفيذ واستخدام نظام نُسخ البحث الإلكترونية (eSearchCopy)، وأشارت إلى وجود برنامج قوي للعمل مع مكاتب تسلم الطلبات للانتقال إلى نظام نُسخ البحث الإلكترونية (eSearchCopy) في مرحلة انتقالية مرحلية، أو أعربت عن أملها في أن تقوم مكاتب تسلم الطلبات الأخرى بتنفيذها في وقت قريب. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه على الرغم من أن النظام نفسه يعمل بشكل جيد، فإنه يتعين معالجة القضايا الانتقالية بعناية مع انتقال مكاتب تسلم الطلبات من نظام نقل الورق إلى نظام نُسخ البحث الإلكترونية (eSearchCopy).

19. وأشارت عدة إدارات إلى أنها تعتزم تنفيذ النفاذ إلى خدمة الويبو الرقمية للنفاذ إلى الوثائق ذات الأولوية خلال عام 2018. وأُقترح أن تؤدي المكاتب المشاركة الجديدة والتغييرات المقبلة في ترتيبات مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة (IP5) إلى زيادة كبيرة في استخدام نظام الخدمة لأغراض كل من نظامي باريس ومعاهدة التعاون بشأن البراءات.

20. وأشارت عدة إدارات إلى العمل الذي أنجزته في دورها كمكاتب مخصصة لتحسين جودة ونطاق المعلومات المتعلقة بالمرحلة الوطنية المقدمة إلى المكتب الدولي، وأعربت عن أملها في أن يتحسن قريباً تقديم هذه البيانات من المكاتب الأخرى. وطلبت إحدى الإدارات التي استخدمت نظام أتمتة الملكية الصناعية (IPAS) المساعدة في الإعداد لاستخراج البيانات ونقلها.

21. وأشارت عدة إدارات إلى فوائد نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE). وأعربت إحدى الإدارات عن أملها في أن تصبح بيانات الاقتباس الفعالة متاحة من خلال هذه الخدمة قريبًا.

22. وأشارت الإدارات إلى شواغل المكتب الدولي بشأن موثوقية خدمات الفاكس. كما أشارت عدة إدارات إلى أنها تواجه نفس المشكلات.

23. وأشار المكتب الأوروبي للبراءات إلى أهمية التأكد من أن نسق (DOCX) قد تم تقديمه بشكل فعال كصيغة إيداع صالحة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. واتفقت عدة إدارات على أهمية التحرك نحو زيادة استخدام نسق (XML) في متن الطلب وتقارير البحث الدولية والآراء المكتوبة وغيرها من الأغراض، مع ملاحظة التحسينات التي يجب أن يقدمها ذلك بالنسبة لكفاءة المعالجة وجودة المعلومات المتعلقة بالبراءات. وأشار عدد من الإدارات إلى أنهم على وشك القدرة على تقديم تقارير بحث دولية ومستندات أخرى بنسق (XML)، لكنهم بحاجة إلى مساعدة إضافية لضمان تلبية المعايير ذات الصلة بشكل صحيح.

24. وأحاط الاجتماع علما بالتطورات الأخيرة في الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

البند 7: المشاركة في نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص دعماً للسجل العالمي

25. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/8.

26. وأشارت الإدارات الدولية إلى الفوائد التي يجنيها تقاسم العمل من قاعدة بيانات نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص، بما في ذلك من خلال روابطها القوية مع خدمة السجل العالمي لمكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة (IP5 Global Dossier). وأفادت أن الفوائد ستزداد بشكل كبير مع وجود عدد أكبر من المكاتب المشاركة، لاسيما كمكاتب تزويد. وذكرت أن السماح بالوصول إلى معلومات الملف للاستخدام العام بالإضافة إلى استخدام أوفيس مفيد بشكل خاص. ومن المهم أن تكون الوثائق والبيانات متاحة بشكل موثوق على مدار الساعة لكونها خدمة عالمية.

27. وأعربت العديد من الإدارات الدولية عن دعمها لخدمة نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص. وأفادت بأن معظمها استخدمته بالفعل أو بغير ذلك تنوي الانضمام قريبا كمكاتب تزويد، بالإضافة إلى عملها بالفعل كمكاتب وصول. وأشارت عدة إدارات إلى أنها تعمل على إتاحة بيانات الاقتباس المنظمة. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها لن تتمكن في المستقبل القريب من إيصال عملية تقديم الوثائق إلى الخدمة بما يتماشى بالكامل مع ما هو متاح في خدمة الملف المجمع الخاصة بها، ولكنها أقرت بأهمية المعلومات الكاملة وأعربت عن أملها في توفيرها في المستقبل القريب.

28. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/25/8.

البند 8: وسائل الحماية في حالة انقطاع الاتصال والهجمات الإلكترونية

29. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/12.

30. وقدم المكتب الأوروبي للبراءات الوثيقة، مشيراً إلى أن الاقتراح الرئيسي يرد في الجزء الأول، وهو يشمل الحالات التي تكون فيها الخدمة الإلكترونية غير متاحة لأسباب تُعزى إلى مكتب من المكاتب، بما في ذلك فترات التوقف للصيانة. ورأى المكتب الأوروبي للبراءات عدم وجود حكم محدد في معاهدة التعاون بشأن البراءات يكفي لتوفير ضمانات مكافئة لتلك الواردة في القاعدة 134(1) من الاتفاقية الأوروبية للبراءات. ودعا الجزء الثاني من الوثيقة إلى مناقشة القضايا التي تكون فيها المشكلات طرف المستخدم. ورأى المكتب الأوروبي للبراءات أن تطبيق القاعدة 82 رابعاً مقيداً للغاية، مشيراً إلى أن المبادئ التوجيهية لمكتب تسلم الطلبات أوضحت أن الحكم ينبغي ألا ينطبق إلا في حالة عدم وجود وسائل اتصال أخرى. وأشار إلى أن الخدمة البريدية ليست ذات صلة بالمسألة التي تدخل في نطاق اختصاصه، لأن تواريخ الإيداع لا يُعترف بها إلا على أساس استلام المكتب، وليس بتاريخ الإرسال البريدي. وأشار المكتب الأوروبي للبراءات إلى أن قضايا مماثلة قد نوقشت منذ عامين، لكن الأحداث الأخيرة، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية واسعة النطاق، أبرزت الحاجة إلى النظر في الموضوع مرة أخرى.

31. وأقرت الإدارات بالأهمية المتزايدة للمسائل الواردة في الوثيقة. ومع ذلك، لم تتمكن من التعليق بالتفصيل بسبب ضيق الوقت منذ نشر الوثيقة. وأشار المكتب الأوروبي للبراءات إلى أنه على الرغم من أنه أعد وثيقة حول الموضوع في السنة الماضية لإجراء مناقشة أولية مع بعض المكاتب في منتدى آخر، إلا أن هذه الوثيقة تأخرت بسبب الحاجة إلى البحث عن التعليقات وتحليلها من خلال استبيان المستخدم الموجه إلى هذه المكاتب.

32. وقدمت بعض الادارات تعليقات أولية بشأن القضايا، حيث أعرب بعضها عن تعاطفه مع تعديل القاعدة 80.5 من معاهدة التعاون بشأن البراءات، في حين اعتبر آخرون أن القاعدة ليست مناسبة لحالات التوقف في أنظمة الإيداع الإلكتروني لدى مكاتب الملكية الفكرية.

33. وأشار مكتب الولايات المتحدة الامريكية للبراءات والعلامات التجارية إلى أن التفسير التقييدي المطبق على القاعدة 82 رابعاً كان متعمدا، كما نوقش خلال الدورة الثامنة للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات (انظر الفقرتين 402 و 403 من تقرير تلك الدورة، الوثيقة PCT/WG/8/26) وأن موافقته على تعديل القاعدة بحيث تشمل عدم التوافر العام لخدمات الاتصالات الإلكترونية كانت تعتمد على اعتماد هذا المبدأ التوجيهي. وأفاد بأن موقفه من هذا الموضوع لم يتغير.

34. أشار الاجتماع إلى أن المكتب الأوروبي للبراءات يعتزم مواصلة جمع المعلومات بهدف اتخاذ قرار بما إذا كان ينبغي تقديم مقترحات للنظر فيها من جانب الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

البند 9: تطوير نظام البراءات في المستقبل

35. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/10.

36. وأشار المكتب الدولي إلى أنه ينظر في تقديم وثيقة إلى الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات تستعرض التوصيات الواردة في "خارطة طريق معاهدة التعاون بشأن البراءات" التي أقرتها الدول الأعضاء في عام 2010، وتحدد ما إذا كان المزيد من الإرشادات المناسبة لضمان العمل على تطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يفي بالاحتياجات الحالية للنظام ويدعم كل منها الآخر.

37. ورحبت الإدارات بمفهوم هذا الاستعراض ووافقت على أن القضايا التي تم تحديدها هامة وذات صلة. ومع ذلك، دعت عدة إدارات إلى نطاق أوسع للاستعراض، وكذلك تحديد ومقارنة وإدراج مجموعة واسعة من المقترحات التي قدمتها المكاتب والدول الأعضاء خلال الفترة الفاصلة.

38. ورحبت العديد من الإدارات بنهج السعي في المقام الأول إلى إدخال تحسينات إدارية في سياق الإطار القانوني الحالي، بما في ذلك تطورات تكنولوجيا المعلومات والتدابير الرامية إلى تحسين جودة التقارير والمعلومات المتعلقة بالبراءات.

39. ورحبت إحدى الإدارات بالاستعراض على نطاق واسع، مشيرة إلى أن العديد من التدابير الإيجابية، بما في ذلك استراتيجيات البحث وآليات التغذية المرتدة الجيدة قد أُدخلت أو قيد التطوير نتيجة للتوصيات ذات الصلة. ومع ذلك، ينبغي أن يراعي الاستعراض المجالات التي تهم الدول الأعضاء. وأكدت الإدارة من جديد، على وجه التحديد، المخاوف التي سبق أن أعربت عنها في الاجتماعات السابقة، والتي مفادها أن دمج المسار السريع لمعالجة البراءات بناء على معاهدة البراءات (PCT-PPH) في معاهدة التعاون بشأن البراءات سيكون غير مرغوب فيه بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، مما قد يعوق تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالمساعدة التقنية لخارطة الطريق أو أجندة التنمية.

40. وأشار المكتب الدولي إلى التعليقات التي أبدتها الإدارات وأشار إلى أنه سيأخذها في الاعتبار عند إعداد وثيقة العمل التي سينظر فيها في دورة الفريق العامل القادمة في شهر يونيو 2018.

البند 10: تعزيز الترابط بين المرحلة الدولية والمرحلة الوطنية

41. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/3.

42. وأكدت الادارات دعمها للمبادئ الكامنة وراء المقترحات الواردة في متن الوثيقة الرئيسية PCT/ MIA/25/3. وافادت أن الاقتراح المتعلق بالإشارة إلى المقاطع ذات الصلة من معادلات اللغة الإنجليزية للوثائق المذكورة هو بمثابة أفضل الممارسات التي من شأنها تحسين إمكانية الوصول إلى تقرير البحث الدولي بالنسبة لمجموعة واسعة من المكاتب المعيّنة، على الرغم من أن إحدى الإدارات اقترحت صياغة الاقتراح بشكل أكثر وضوحاً كتوصية بدلا من كونه شرط بالنسبة للفاحصين. وأفادت أن التشديد على استصواب البحث في موضوع لا يمكن تسجيله بموجب القوانين الوطنية لإدارة بحث دولية معينة سيزيد من المعلومات المتاحة للمكاتب الأخرى كمكاتب مخصصة، على الرغم من التأكيد على أن البحث الفعال قد لا يكون عمليًا دائمًا، بسبب نقص الخبرة التقنية في الموضوعات التي لا تصلح للبراءة، على سبيل المثال. وأضاف أحد الوفود أنه ينبغي مواصلة تقييم استخدام نتائج البحث في المرحلة الوطنية. ويمكن لاقتراح توضيح الأهداف المتعلقة بتحديد العيوب في الشكل والمحتوى أن يوفر تقارير أكثر تناسقاً.

43. أشار الاجتماع إلى أن المكتب الدولي سيصدر قريباً منشوراً حول معاهدة التعاون بشأن البراءات يقترح رسمياً إدخال تعديلات على المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتي ستأخذ في الاعتبار مقترحات مكتب اليابان للبراءات.

44. وأشارت عدة إدارات إلى دعمها المستمر للعديد من القضايا الأخرى الواردة في مرفق الوثيقة PCT/MIA/25/3، مشيرة إلى أن الشواغل لا تزال قائمة على مبدأ بعض الأفكار التي تم اقتراحها، بما في ذلك البحث عن الطلبات المؤقتة، كشرط إلزامي للتقارير الواردة في الفصل الثاني في ظروف معينة وإدخال المسار السريع لمعالجة البراءات (PPH) في معاهدة التعاون بشأن البراءات.

البند 11: مشروع تجريبي بشأن مقاصة رسوم معاهدة البراءات

45. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/5.

46. وأبلغ المكتب الدولي الاجتماع بأنه بدأ مشروع مقاصة مع المكتب الأوروبي للبراءات يتضمن رسوم البحث التي يجمعها مكتب الولايات المتحدة الامريكية للبراءات والعلامات التجارية بصفته مكتب تسلم طلبات لصالح المكتب الأوروبي للبراءات، ورسوم البحث التي يجمعها المكتب الدولي كمكتب تسلم طلبات لصالح المكتب الأوروبي للبراءات، ورسوم البحث التكميلي التي يجمعها المكتب الدولي لفائدة المكتب الأوروبي للبراءات، ورسوم الإيداع الدولي الواردة لدى المكتب الأوروبي للبراءات كمكتب تسلم طلبات وأي مبالغ بموجب القاعدة 16-1 (هـ) أو إلى المكتب الأوروبي للبراءات لفائدة المكتب الدولي. وستتم عملية المقاصة الأولى في 22 فبراير 2018 بناءً على معاملات يناير 2018. وستنضم مكاتب تسلم الطلبات من الهند وتركيا وسويسرا إلى الإصدار التجريبي اعتبارًا من 1 أبريل 2018 مع أول عملية تحويل للشيكات في مايو 2018. وقد تم الاتصال بمكاتب تسلم طلبات أخرى كانت قد اختارت المكتب الأوروبي للبراءات بصفته إدارة بحث دولي مختصة، بدءا بمن يتلقون رسوم بعملات أخرى غير اليورو. وفي مرحلة لاحقة، ستدعى بعض مكاتب تسلم الطلبات التي تجمع الرسوم باليورو إلى الانضمام إلى المقاصة.

47. وأعرب المكتب الأوروبي للبراءات عن تطلعه إلى انضمام المزيد من مكاتب تسلم الطلبات إلى مقاصة شبكته وطالب بربط تحويل الرسوم في المقاصة التجريبية بنقل نسخ البحث من خلال نظام نُسخ البحث الإلكترونية (eSearchCopy). كما تطلع إلى المكتب الهندي للبراءات ومكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية (TURKPATENT) إلى المشاركة في البرنامج التجريبي مع المكتب الأوروبي للبراءات، وأكد المكتب السويدي للبراءات والتسجيل على مشاركته المستقبلية.

48. وأيدت الادارات الأخرى التي أبدت اهتمامها ببدء مقاصة تجريبية ذلك المفهوم على النحو المبين في الوثيقة، مع بعض التخطيط لبدء برنامج تجريبي مع المكتب الدولي في الأشهر القادمة. وذكرت أنه يجب أن تكون أي خطة مقاصة طوعية وتضمن الشفافية بجميع المعاملات التي تتطلب التحقق من الأنظمة المحاسبية وإجراء التعديلات الضرورية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل مزامنة المعاملات مع تسجيلها. ويمكن لذلك أن يخلق تحديات إضافية لمقاصة تجريبية من شأنه أن يشمل سداد رسوم نظامي مدريد ولاهاي. وذكرت إحدى الإدارات أنها تعالج هذه المعاملات حالياً مع المكتب الدولي على أساس أسبوعي، على النقيض من ترتيبات المقاصة الشهرية المقترحة في معاهدة التعاون بشأن البراءات.

49. وأعربت إدارتان لم تُدرجا ضمن إدارات البحث الدولي المشاركة الواردة في الفقرات من 13 إلى 17 من الوثيقة عن نيتها متابعة المقاصة التجريبية باهتمام، بهدف إمكانية المشاركة في المستقبل.

50. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/25/5.

البند 12 من جدول الأعمال: عدد الكلمات في الملخصات ورسوم صفحات الغلاف

51. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/11.

52. وسلمت عدة إدارات بأهمية الملخصات ذات النوعية الجيدة وأشارت إلى موافقتها على الخطوات الأخرى المُعتزم اتخاذها، بما في ذلك عدم اتباع الخيار في وقت إدخال رسوم تتعلق بمخلصات طويلة أو منخفضة الجودة.

53. وأشارت إحدى الإدارات إلى عدم وجود أي تناظر مباشر بين طول وجودة الملخصات وأن الاعتبارات تتراوح بين مختلف مجالات التكنولوجيا. واعتُبر أن تعليم مودعي الطلبات الذين يستخدمون المبادئ التوجيهية بدلاً من المتطلبات الإلزامية هو السبيل المناسب للمضي قدماً. وأشارت إدارة أخرى إلى أنه ينبغي تذكير مودعي الطلبات بالأسباب التي تجعل صياغة ملخص جيد هو في مصلحتهم، بما يشمل التأكد من أن الكشف الخاص بهم سيُنظر إليه كأدبيات سابقة فعالة مقابل الطلبات اللاحقة من جانب المنافسين والإعلان عن التوافر المحتمل لتقنياتهم وأهميتها. وستقدم الادارات تعليقات حول الاقتراحات المحددة لتعديل دليل مودع الطلب وإرشادات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي استجابة للنشرة المقبلة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

54. ولاحظ الاجتماع حالة العمل المتعلقة بطول ونوعية الملخصات في الطلبات الدولية.

البند 13: البحث والفحص التعاونيان بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات – المشروع الرائد الثالث

55. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/7.

56. وأوضح المكتب الأوروبي للبراءات أن هذه هي السنة الثانية من المرحلة التحضيرية للفريق الرائد للبحث والاستكشاف (CS & E). وفي آخر اجتماع عقده في طوكيو في نوفمبر 2017، تم إحراز تقدم بشأن تحديد المؤشرات لرصد النموذج التجريبي، لاسيما المؤشرات التشغيلية. وفي الاجتماع القادم، المقرر عقده في مدريد في 26 و 27 فبراير 2018، سيهدف الفريق الرائد للبحث والاستكشاف إلى وضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات التشغيلية للبرنامج التجريبي، ومناقشة المعلومات المقدمة حول البرنامج التجريبي على مواقع الويب الخاصة بالمكتب على الإنترنت لتحفيز المشاركة بين مجتمع المستخدمين، واتخاذ قرار بشأن تاريخ إطلاق المرحلة التشغيلية من المقاصة.

57. ورحب مكتب الولايات المتحدة الامريكية للبراءات والعلامات التجارية، الذي شارك في عملية البحث والفحص التعاوني السابقة مع مكتب اليابان للبراءات ومكتب كوريا للملكية الفكرية، بالمناقشات حول الكيفية التي سيحسِّن بها الفريق الرائد للبحث والاستكشاف الجودة ويوفر الوقت في الفحص الوطني.

58. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/25/7.

البند 14: معايير الكشف التسلسلي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

59. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/2.

60. وأكدت إحدى الإدارات على الحاجة إلى التواصل مع مودعي الطلبات بشأن اعتماد تاريخ الإيداع الدولي باعتباره التاريخ المرجعي في تحديد المعيار المطبق في إيداع قوائم التسلسل في الطلبات الدولية المتعلقة بانتقال الانفجار العظيم " big bang" من ST.25 إلى ST 26، الذي سيعقد في يناير 2022. واقترحت هذه الإدارة أن برنامج التحقق يجب أن يكون متاحا بلغات متعددة.

61. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/25/2.

البند 15: الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات

(أ) فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير مرحلي

62. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/4 وعرض مقدم من المكتب الأوروبي للبراءات.[2]

63. وأشارت الإدارة بالموافقة على تقرير من المكتب الأوروبي للبراءات يشير إلى إحراز تقدم كبير في تحديد العديد من القضايا التي ينطوي عليها تحسين ما هو حاليا وضع معقد للغاية لكيفية انتماء وثائق البراءات للحد الأدنى من وثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد كيان واضح يمكن تعريفه بأنه "الحد الأدنى من الوثائق" حيث أن المتطلبات تختلف من إدارة إلى أخرى حسب لغات العمل بالإضافة إلى العوامل التي تتغير مع مرور الوقت، مثل توافر الملخصات باللغة الإنجليزية. وتعد الاعتبارات ذات الصلة الآن مختلفة جدا عن تلك التي تم فيها وضع مفهوم الحد الأدنى من الوثائق. وأصبحت معظم وثائق البراءات متاحة حاليا في شكل نص كامل كجزء من قواعد البيانات، مقارنة بالنظم الورقية التي كانت ذات صلة في السابق. واصبحت جودة الترجمة الآلية التي تتحسن باستمرار بين مختلف اللغات مسألة حالية خاصة. واصبحت الأدبيات غير المتعلقة بالبراءات قضية صعبة بشكل خاص، وما زادها تعقيدا أنه تم تعريفها بشكل أساسي من ناحية الدوريات، والتي أصبح الآن من الصعب جدا الحصول عليها أو لم يعد متاحا بالشكل الذي أُدرجت به في الحد الأدنى من الوثائق.

64. وفيما يتعلق بالوثائق المتعلقة بالبراءات، أشارت الإدارات إلى أن إحدى القضايا الرئيسية التي ينبغي معالجتها هي مدى إدراج نماذج المنفعة. وفي الوقت الحاضر، تم إدراج شهادات المنفعة الفرنسية ولكن لا توجد أنواع أخرى من نماذج المنفعة، والتي يقدم بعضها مجموعة واسعة من الكشف التقني. وأكدت عدة إدارات وجهة نظرها بأن جميع نماذج المنفعة التي أتيحت في نسق مناسب ينبغي أن تدرج في الحد الأدنى من الوثائق. وأعربت إدارات أخرى عن الحاجة إلى مراجعة دقيقة للقيمة المضافة التي يمكن أن توفرها للبحوث.

65. وأشارت إحدى الإدارات إلى أهمية توافر التعريفات الصحيحة للحد الأدنى من الوثائق، مشيرة إلى متطلبات القاعدتين 36 و63 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات التي مفادها أنه يجب على الادارات الاستمرار في الوصول الفعال إلى المجموعة الكاملة من الوثائق.

66. وأشار مكتب التسميات والعلامات والبراءات بالولايات المتحدة الامريكية، باعتباره قائدا لعمل فريق العمل بشأن الأدبيات غير المتعلقة بالبراءات، إلى أنه سيقدم قريبا دراسة استقصائية إلى الادارات فيما يتعلق باستخدام أدبيات غير متعلقة بالبراءات في مجال البحث، بما في ذلك قضايا المصدر وطريقة البحث وقضايا اللغة واستخدام الخلاصات وشروط المشاركة بالاقتباسات وأنواع التقييد الأخرى التي قد تنطبق.

67. وأحاط الاجتماع علما بمحتويات التقرير المرحلي لفرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات

(ب) المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية الهندية

68. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/25/9 وعرض مقدم من المكتب الهندي للبراءات.[3]

---

[2] تُتاح نسخة من العرض على موقع الويبو الإلكتروني على الرابط التالي:
http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?meeting_code=pct/mia/25_minimum_documentation

69. وأشار المكتب الهندي للبراءات إلى الأسباب التي دعت في عام 2015 إلى إضافة المكتبة الرقمية الهندية للمعارف التقليدية (TKDL) إلى الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأفاد أن الطعن في العديد من براءات الاختراع استناداً إلى إثبات وجود المعارف التقليدية ذات الصلة قد تم بنجاح. وكانت قاعدة البيانات قيد الاستخدام بالفعل في العديد من مكاتب البراءات، بما في ذلك تلك المكاتب التي تعمل كإدارات بحث دولي. وأدخل المكتب التغييرات المختلفة التي تم إدخالها على اتفاقية الوصول. واعتبر المكتب أن هذه القضايا تناولت جميع المخاوف التي أعربت عنها سابقاً الإدارات الدولية باستثناء تلك المتعلقة بالرغبة في القدرة على تحميل قاعدة البيانات الكاملة إلى أنظمة البحث الخاصة بالإدارات لإجراء بحوث أكثر كفاءة مع كشف من مصادر أخرى. وأشار المكتب إلى أنه لم يتم تقديم مثل هذا الشرط لمقدمي المعلومات الآخرين وأن بعض الأجزاء الأخرى من الحد الادنى للوثائق كانت إما صعبة أو مكلفة بالنسبة لعملية البحث. وفيما يتعلق بتوافر المعلومات لمودعي الطلبات، أشار المكتب أيضاً إلى أن المواد الأصلية المشار إليها في قاعدة البيانات هي جميع الوثائق المنشورة، المتاحة من مصادر أخرى. وعلاوة على ذلك، يزود المكتب الهندي للبراءات لمودعي الطلبات المحتملين بخدمة البحث المسبق بقاعدة البيانات حتى لا يتفاجؤوا بمواد يمكن الاستشهاد بها من قاعدة البيانات، وبأن المكاتب الأخرى ستتمكن من القيام بنفس الشيء.

70. وأكدت الإدارات من جديد على وجهة نظرها بأن المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية تمثل مصدرا قيما للمعلومات لفائدة البحث عن طلبات البراءات في مختلف ميادين التكنولوجيا. ومع ذلك، أضافت تلك الإدارات أن هناك حاجة إلى استكمال العمل على مبادئ الأدبيات غير المتعلقة بالبراءات في الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات من قبل فرقة العمل قبل إضافتها. وفيما يلي الشواغل المحددة التي تم ذكرها:

(أ) القيود التي لا تزال تضعها اتفاقية الوصول المعدلة على القدرة على عرض واستخدام الادبيات السابقة؛

(ب) التأثير على وضع الإدارات إذا ألغيت إمكانية وصولها إلى المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية؛

(ج) كفاءة البحث إذا تعذر البحث في المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية من خلال أنظمة مشتركة لقواعد البيانات الأخرى؛

(د) أثر الديباجة على جزئية الوثائق غير المتعلقة بالبراءات من الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات، مما حد من اشتراط البحث في الوثائق غير المتعلقة بالبراءات بالنسبة للمنشورات من فترة خمس سنوات قبل تاريخ الإيداع الدولي للطلب الدولي الجاري البحث عنه؛

(هـ) لم يتم تحديد محتويات المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية التي تم طلب إدراجها في الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بشكل واضح.

71. وأوضحت إحدى الإدارات التي لم يتاح لها النفاذ حتى الآن إلى المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية أنها تحتاج إلى مزيد من المعلومات بشأن قاعدة البيانات وأساليب الوصول إليها.

72. وأوضح المكتب الهندي للبراءات إلى أنه قد أحاط بالشواغل، وسيتصدى لهذه الأمور بشكل أكبر من خلال فرقة العمل وأعرب عن امله في التوصل إلى نتيجة إيجابية قريبا.

[3] تُتاح نسخة من العرض على موقع الويبو الإلكتروني على الرابط التالي:
http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?meeting_code=pct/mia/25_Indian_TKDL

البند 16: العمل المقبل

73. أشار الاجتماع إلى أنه يعتزم عقد الدورة المقبلة في الفصل الأول من عام 2019، أي مباشرة بعد اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة. وفي ضوء أجندة الفريق الفرعي المعني بالجودة التي ازداد حجمها في الاجتماعات الأخيرة، وافق الاجتماع على اقتراح المكتب الدولي بعقد اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة لعام 2019 على مدار ثلاثة أيام، مع عقد الاجتماع على مدار يومين.

74. وأعرب الاجتماع عن سروره لقبول عرض استلمه المكتب الدولي من المكتب المصري للبراءات لاستضافة دورات 2019 لاجتماع الإدارات الدولية والفريق الفرعي المعني بالجودة.

[لم يُدرج في هذه الوثيقة المرفق الأول للوثيقة PCT/MIA/25/13 الذي يضم قائمة بالمشاركين]

[يلي ذلك المرفق الثاني (للوثيقة
(PCT/MIA/25/13)]

المرفق الثاني (للوثيقة PCT/MIA/25/13)

الدورة غير الرسمية الثامنة للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات
مدريد يومَي 19 و20 فبراير 2018

ملخص الرئيس

مقدمة

1. رحبت السيدة كريستينا فرنانديز أورداس، نائب مدير إدارة التنسيق القانوني والعلاقات الدولية، بالمشاركين في المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية (SPTO). وأفادت أنه بعد أن تم تعيينه كإدارة للبحث الدولي في عام 1993 وكإدارة للفحص التمهيدي الدولي في عام 2001، يعد هذا هو الاجتماع الأول للإدارات الدولية في المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية. وأكدت السيدة فرنانديز على أهمية الجودة في معاهدة التعاون بشأن البراءات، حيث أنها تدعم التنمية العالمية لنظام البراءات، وأكدت بالتالي على الحاجة إلى تعزيز ودعم الجودة في عمليات الإدارات الدولية. وأفادت أن بعض الادارات حققت ذلك من خلال شهادة معيار ISO 9001. وكمبدأ عام من حيث الجودة، من الضروري أن تكون الأمور واضحة بشأن الوظائف في المكتب وأن يكون لديه الموارد اللازمة وأن يضع الآليات اللازمة للردود لتحديد المشاكل والحد من حدوثها في المستقبل. ولتقديم الخدمات التي تتسم بالجودة، كانت الجودة والتميز أحد عناصر الخطة الاستراتيجية 2017-2020 بشأن الملكية الفكرية في المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية. واختتمت السيدة فرنانديز ترحيبها بعرض تقديمي حول المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية[4].

2. وترأس الدورة السيد خافيير فيرا روزا، المستشار التقني بإدارة البراءات والمعلومات التكنولوجية.

3. وأشارت إحدى الإدارات إلى تأخر تسليم العديد من الورقات للاجتماع، وأشارت إلى أنها قد تحتاج إلى إبداء مزيد من التعليقات حول القضايا من خلال موقع ويكي بعد الدورة. وذكرت أنه طُلب إعداد الورقات قبل أربعة أسابيع على الأقل من الدورات المقبلة.

1. أنظمة إدارة الجودة

(ألف) تقارير عن أنظمة إدارة الجودة وفقاً للفصل21 من المبادئ التوجيهية للبحث والفحص بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

(باء) أنظمة إدارة الجودة في الإدارات الدولية

4. وافقت الادارات على أن نظام اعداد التقارير عن نظم إدارة الجودة مفيد، وأعربت عن تقديرها للملخص الذي قدمه المكتب الدولي في الورقة. وبالإضافة إلى تقارير أنظمة إدارة الجودة للإدارات الأخرى، رأى الفريق الفرعي أن عروض إدارة الجودة في مكتب الملكية الفكرية الحكومي لجمهورية الصين الشعبية، (SIPO)، والمكتب الأوروبي للبراءات (EPO) ومكتب الملكية الفكرية في سنغافورة (IPOS)[5] مفيدة كأمثلة عملية في الادارات من مختلف الأحجام التي تواجه تحديات

[4] http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?meeting_code=pct/mia/25_qsg_spto

[5] http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?meeting_code=pct/mia/25_qsg_epo و
http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?meeting_code=pct/mia/25_qsg_ipos

خاصة بها في بحث وفحص طلبات البراءات. وبعد التوسع في السنوات الأخيرة من أجل تلبية الزيادة المطردة في طلبات البراءات، أقام مكتب الملكية الفكرية الحكومي لجمهورية الصين الشعبية نظام توجيه للفحص ونظام ضمان الجودة لضمان الفحص المتسق والجودة بين مختلف إدارات الفحص. وعلى النقيض من ذلك، نجح المكتب الأوروبي للبراءات في تحسين توقيت البحث وحدد حاليا أهدافا لتحديد أولوية توقيت الفحص والمعارضة. وعلاوة على ذلك، كان نظام مكتب الملكية الفكرية في سنغافورة جديداً نسبياً في عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات، وكان يضع الإجراءات معاً للتعامل مع عدد متزايد من عمليات البحث الدولية. على الرغم من هذه الاختلافات ، فإن العديد من جوانب نهج إدارة الجودة لها صلة بالسلطات الأخرى ، على الرغم من أن الأسباب التي واجهتها لتحديات معينة قد تكون مختلفة.

5. وأبلغ المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية عن مشاركته في مشروع ملفات التوحيد مع المكتب الأوروبي للبراءات، حيث تلقى 50 ملفاً من معاهدة التعاون بشأن البراءات وأصدر 45 تقريراً. وكانت هذه التجربة إيجابية ويعتزم مواصلة العمل في عام 2018. كما تم إدراج تقارير عن المشاركة في هذا المشروع في تقارير نظام إدارة الجودة لمعهد البراءات الاسكندنافي ومكتب البراءات والتسجيل في فنلندا.

6. وقدمت اثنتين من الادارات تقاريرها عن بعد. وأدخل أحد هذه المكاتب خيار العمل عن بعد قبل خمس سنوات، وقام بتكييف أدوات للتدريب والمشاركة وفقا لذلك. وبالنسبة للمكتب الآخر، كان العمل عن بعد حديثاً، وتمكن من زيادة إنتاجية الفاحصين المشاركين بنسبة 40%.

7. وأعربت إحدى الإدارات عن تأييدها لتوسيع نطاق متطلبات اعداد التقارير لتشمل عدد فاحصي البراءات ومجالات خبرتهم، التي سبق إدراجها في بعض التقارير.

8. وأفاد مكتب الملكية الفكرية للفلبين أنه قد أعيد اعتماده في 6 ديسمبر 2017 في إطار ISO 9001: 2015 عن إدارته العامة التي تشمل عملية تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية.

9. وأوضحت هذه المكاتب، رداً على سؤال حول إنشاء قسم الفحص المؤلف من ثلاثة أفراد في المكتب الأوروبي للبراءات، وإجراء "ثلاثة فحوصات" بمكتب الملكية الفكرية في سنغافورة، أن الجمع بين الفاحصين الثلاثة المعنيين يختلف بين الحالات. ففي المكتب الأوروبي للبراءات، يكون رئيس القسم عادةً من الفاحصين الأكثر خبرة في المجال التقني نفسه، اما في مكتب الملكية الفكرية في سنغافورة، يعتمد "الفاحص الرفيق" على الاختراع وعلى الموضوع.

10. وأكدت الأمانة على أهمية التعلم من تقارير أنظمة إدارة الجودة لدى الإدارات الأخرى بهدف تحقيق الجودة المحسنة. ولا يحتاج ذلك بالضرورة إلى أن يتم بشكل متعدد الأطراف في سياق الفريق الفرعي. وحيثما كان ذلك مناسبًا، يمكن أن يتم ذلك بشكل ثنائي بين المكاتب ذات الهيكل التنظيمي المماثل أو التي تواجه تحديات مماثلة.

11. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) مواصلة إعداد التقارير عن أنظمة إدارة الجودة الحالية باستخدام آلية اعداد التقارير الحالية، مع الإشارة إلى التغييرات مقارنة بالتقرير السابق وإدراج هذه التغييرات في ملخص إلى جانب مسائل أخرى ذات أهمية محتملة كجزء من مقدمة التقرير؛

(ب) ينبغي أن يكون لدى الادارات خيار تضمين الرسومات البيانية للعمليات في التقارير على النحو الموضح في الفقرات 15 إلى 17 أدناه؛

(ج) ينبغي أن تقدم الإدارات الأخرى لمحات عامة عن أنظمة إدارة الجودة الخاصة بها للاجتماعات المستقبلية للفريق الفرعي.

(جيم) تعزيز متطلبات نظم إدارة الجودة

12. أفاد المكتب الدولي أنه تلقى حتى الآن 15 رداً على التعميم (C. PCT 1523) بشأن التعديلات المقترحة لتعزيز متطلبات نظم إدارة الجودة في إطار الفصل 21. وذكر أن هذه الردود جاءت لصالح المقترحات بوجه عام.

13. واقترحت إحدى الإدارات أن تكون متطلبات وثائق عملية البحث الواردة في الفقرة 21-21 من البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي شرطاً إلزامياً. وأشارت إدارة أخرى إلى أنها تود اقتراح آلية جديدة لإعداد التقارير عن إدارة الجودة تشمل خبراء في البحث الدولي من أجل ضمان فعالية النظم، ويمكن أن تقدم اقتراحا محددا في هذا الصدد. وسيتم اعتبار كلا الفكرتين جزءا من جولة تعديلات مستقبلية للفصل 21 بعد نشر التعديلات الواردة في التعميم (C. PCT 1523). وفي الوقت نفسه، يمكن مناقشة اقتراح وثائق عملية البحث على موقع ويكي للفريق الفرعي.

14. وأحاط الفريق الفرعي علماً بالمشاورات الجارية والمداولات الموصى بها للبدء في المنتدى الإلكتروني بشأن مقترحات أخرى لتعديل الفصل 21.

(دال) مخططات العملية في نظم إدارة الجودة

15. علق المكتب السويدي للبراءات والتسجيل بأنه يرى أن مخططات العملية مفيدة بشكل خاص لفهم التقارير المتعلقة بنظم إدارة الجودة. وكمثال على ذلك، فإن المخططات المتعلقة بمعالجة عدم وحدة الاختراع المبينة في العرض الذي قدمه مكتب الملكية الفكرية في سنغافورة مفيدة في فهم الإجراءات في هذا المجال. واستخدم المكتب السويدي للبراءات والتسجيل مخططات العملية لأغراض التدريب الداخلي، وكانت المخططات مفيدة في الانتقال من ISO 9001: 2008 إلى ISO 9001: 2015. ووجدت الادارات التي أبدت ملاحظات مثالاً على مخطط العملية الذي أظهر أن معالجة عدم وحدة الاختراع لدى مكتب الملكية الفكرية في سنغافورة مفيد بشكل خاص لفهم أفضل للممارسات. وفي حين أنه من المفيد مشاركة أمثلة من مخططات العمليات واستخلاص التفاصيل المثيرة للاهتمام من هذه المخططات، أشارت إحدى الإدارات إلى أنها لا تعتقد أن محاولة وضع نموذج مشترك لعمليات مماثلة عبر الإدارات هي الطريقة المناسبة للمضي قدما. وبالإضافة إلى العمل المتضمن، قد يؤدي ذلك إلى فقدان معلومات قيمة خاصة بعمليات الإدارات الفردية. وبدلاً من ذلك، شجعت الإدارات الأخرى على مشاركة أمثلة من مخططات عملياتها على موقع ويكي، وشجعتها على تضمين مخططات العملية المناسبة في التقارير الخاصة بأنظمة إدارة الجودة.

16. وأيدت الادارات الاستمرار في مناقشات مخططات العملية على موقع ويكي، مشجعة المزيد من الادارات على تبادل المخططات ذات الصلة. كما أيدت الادارات خيار إدراج مخططات العمليات عند رفع تقارير عن أنظمة إدارة الجودة في إطار الفصل 21. ومع ذلك، ذكرت أنه لا ينبغي أن يكون إدراج مخططات العملية إلزامياً في التقرير وينبغي ألا يسعى إلى استبدال النص الوصفي. وأضافت إحدى الإدارات أن أي مخططات عملية في التقارير ينبغي أن تكون قصيرة وغنية بالمعلومات.

17. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) ينبغي أن تتبادل الادارات أمثلة إضافية على مخططات العمليات المستخدمة في البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي للمنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي؛

(ب) ينبغي أن يكون لدى الادارات خيار تضمين مخططات العمليات في تقارير نظام إدارة الجودة الخاص بها إذا كان من شأن ذلك تسهيل فهم الإدارات الأخرى لجانب آخر من التقارير.

(هاء) إدارة المخاطر

18. قدم المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية عرضًا يوضح مبادئ التفكير القائم على المخاطر في المعيار ISO 9001: 2015 والمخصص تحديدا للإدارات التي لديها أنظمة إدارة جودة لا تعتمد على المعيار ISO 9001، لتقديم معلومات حول فوائد وآثار دمج المبادئ القائمة على المخاطر في الفصل 21. وأفاد أن الترتيب وفر نهجا أكثر انتظاما للمخاطر كجزء لا يتجزأ من النظام، بدلا من عمل وقائي كمكون منفصل لنظام إدارة الجودة. وقد سمح ذلك بأن تكون الأنظمة أكثر استباقية بدلاً من كونها تفاعلية، مما يضمن تحديد المخاطر ومراعاتها والتحكم فيها خلال مرحلة مبكرة. ومن المهم ملاحظة أن المعيار ليس له أي متطلبات لمنهجيات رسمية محددة لإدارة المخاطر، طالما كان من الواضح أنه تم النظر في المخاطر بشكل صحيح. ورأى المكتب أن إضافة مبادئ قائمة على المخاطر لمتطلبات الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات يمكن أن يحسّن من عمليات الإدارات الدولية ويمنح المستخدمين ثقة أكبر في تلك العمليات. وعلاوة على ذلك، يمكن تحقيق ذلك دون عبء كبير لأن المخاطر مضمنة بالفعل في الفصل 21 مع الإجراءات الوقائية ومعالجة قضايا مثل التغييرات في عبء العمل أو التراكمات أو التقلبات في الطلب.

19. وقدم مكتب أستراليا للملكية الفكرية عرضاً حول نهجه المتبع لإدارة المخاطر، والذي يعتمد على معيار أستراليا / نيوزيلندا المرتبط بالمعيار ISO 31000: 2009.[6] وذكر أن الدافع وراء هذا النهج هو أحد المتطلبات الفيدرالية للحكومة، لكن المبادئ تعتبر مفيدة بشكل عام للهيئات الدولية. وشمل النهج إدارة مخاطر التخطيط التشغيلي في دورة سنوية مع اعداد تقارير فصلية، إلى جانب إدارة المخاطر على مستوى العمليات التي توفر تقييمات مخاطر المعاملات لمجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات. وتشمل الأمثلة الطلبات الجديدة المودعة باستخدام النظام الالكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT) وعمليات فحص البراءات. وتم استخدام مستوى المخاطر لتحديد مستويات العينات المناسبة للخدمات. وفي حالة الفحص، يتم تكييف ذلك لتوفير اعتمادات خاصة للفاحصين المتدربين (100% عينات من المنتجات المقترحة) ثم ثلاثة مستويات لعينات العمليات من قبل الفاحصين المؤهلين، اعتمادًا على نتائج المراجعات السابقة. ورُئي أن هذا النهج يشجع على اتخاذ إجراءات وقائية مما يؤدي إلى التعامل المستمر مع النتائج السلبية وما يترتب على ذلك من مكاسب في الكفاءة.

20. وأشار مكتب أستراليا للملكية الفكرية، ردا على الاستفسارات، إلى أن مستويات العينات تستند إلى الفاحصين الفرديين، ولكن هذه العمليات والنتيجة وليس الفاحصين هي موضوع المراجعات. وافاد أن أكثر من نصف الفاحصين خضعوا لأدنى مستوى للعينات وخضع عدد ضئيل جداً إلى أعلى مستوى.

(واو) العلاقة بين الفصل 21 ومعيار ISO 9001

21. بعد الاطلاع على العرض المقدم في سياق البند السابق من جدول الأعمال، قدم المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية التقرير الورقي حول المناقشات بشأن المقارنة بين الفصل 21 وأيزو. وذكر المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية أن الفصل 21 هو بالتأكيد مرجعية الجودة بالنسبة له. ومن ناحية أخرى، أفاد المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية أن معايير الجودة الدولية المعترف بها في طور التطور، ولذلك فإن الأمر نفسه مرغوب به في الفصل 21. وعلاوة على ذلك، يعد معيار ISO 9001 هو أكثر معايير الجودة انتشاراً بين الادارات وبه تغير كبير في أحدث نسخه. ومن المنطقي استخدام ISO 9001: 2015 كمرجع لهذه المقارنة. ولكن يمكن للفصل 21 أن يستفيد أيضا من المقارنة مع أي معيار معترف به آخر لتحديد الجانب المفقود لتضمينه في الفصل 21. ومن خلال المقارنة نفسها والمناقشات حول المنتدى،

[6] http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?meeting_code=pct/mia/25_qsg_IP Australia

أُعرب عن وجود تناغم مهم بين أيزو والفصل 21. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام تقييم سنوي خارجي (شهادة أيزو أو أي نوع آخر) لضمان بعض الامتثال وتوفير الحوافز وتعزيز الثقة. ومن المهم بصفة خاصة الاستنتاج بأن إدارة المخاطر تعتبر مفيدة بشكل خاص لنظام إدارة الجودة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولذلك اقترح المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية إدراجه في الفصل 21.

22. واتفقت الإدارات الدولية بشكل عام على هذا الرأي، ولكنها أشارت إلى أنه من المهم الاعتراف بتمييز واضح بين الفصل 21 ومعيار ISO 90001. وذكرت أن الأول مخصص لبراءات الاختراع والأخير عام جدا. ولا بد من الاعتراف بأن الامتثال لأحدهما لا يعني الامتثال للآخر. وتعتبر التطورات في معيار ISO 9001 جديرة بالاهتمام، ولكن لا ينبغي اعتمادها بشكل تلقائي. كما لا ينبغي أن يكون هناك أي مطلب بأن تعتمد الادارات نهج ISO 9001 أو تحصل على شهادةISO 9001. وينبغي أن تظل المكاتب حرة في اعتماد منهجيات بديلة تعطي نتيجة مناسبة. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنها تعتبر المراجعة الخارجية الإلزامية غير مناسبة.

23. خلص الفريق الفرعي إلى أن هناك تأييدًا عامًا للنظر في التغييرات على معيار ISO 9001 وتقييم ما إذا كان ينبغي أن تنعكس في الفصل 21، ولكن هذا لا ينبغي أن يكون عملية تلقائية. ورحب الفريق الفرعي بالعرض المقدم من المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية لقيادة المناقشات من خلال موقع ويكي بهدف وضع نص محدد في الفصل 21 يتعلق بالمخاطر.

(زاي) تعليقات المستخدم

24. قدم المكتب الأوروبي للبراءات عرضاً عن التجربة الأخيرة لتعليقات المستخدمين. وذكر أن تلك التعليقات تضمنت الجوانب القائمة على المقاييس وعلى غير المقاييس. وافاد أن التعليقات المستندة إلى المقاييس لم تكن مفيدة، ولكن يلزم التحقق منا للتأكد من أنها مناسبة. واختتم المكتب مؤخراً الدورة الاستقصائية التي دامت ثلاث سنوات لدراسات رضا المستخدمين. وأفاد بأنها وفرت العديد من المؤشرات على التحسينات في مستوى رضا المستخدمين، والتي جاء بعضها نتيجة لتحديد ومعالجة شواغل ملموسة من الدورة السابقة. وذكر المكتب أنه في حين كان من دواعي سروره أن يرى تعليقات إيجابية، إلا أن نقاط القلق المعبر عنها ذات قيمة خاصة في تحديد مجالات التحسين. وقد استندت مجموعة متنوعة من الخدمات الجديدة أو التحسينات في اتجاه الخدمة على التعليقات المستلمة. وعلى وجه الخصوص، حدد الاهتمام بمخاوف المستخدمين خارج أوروبا عددا من القضايا. فعلى سبيل المثال، أعطى المكتب الأولوية لإصدار تقارير البحث والآراء الكتابية لجميع الإيداعات بغرض ضمان الخدمة ذاتها لجميع المستخدمين. وعلاوة على ذلك، أصبح من الواضح أن هؤلاء المستخدمين لم يكونوا على دراية بالاختلافات بين الإجراءات والتكاليف واللوائح في المكتب الأوروبي للبراءات مقارنة بتلك الموجودة في بلدانهم الأصلية. وتعتبر تعليقات المستخدمين أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث توفر التوجيه للأنشطة والمدخلات لأنظمة إدارة الجودة.

25. وأشار المكتب الأوروبي للبراءات، رداً على الاستفسارات المتعلقة بخفض الرسوم الذي تم اعتماده مؤخراً والذي سيصبح ساري المفعول اعتباراً من 1 أبريل 2018، أن التعليقات التي تلقاها قد أظهرت منذ عام 2010 أن الجودة جيدة ولكن الرسوم مرتفعة. وقد تم تناول هذا الأمر في البداية من خلال الحفاظ على الرسوم عند مستوياتها الحالية (وعدم زيادتها نسبة للتضخم) وتحسين الخدمات، ولكن هذا لم يتم اعتباره كافيا. وبعد مزيد من تعليقات المستخدمين، وافق مجلس الإدارة على خفض رسوم البحث الدولي وكذلك زيادة نسبة الخفض بمقدار 75% على رسوم الفحص الإقليمي للطلبات التي تم فيها إبداء رأي إيجابي بشأن الجدة والخطوة الابتكارية وغيرها من المتطلبات في تقرير الفحص التمهيدي الدولي. وتعد هذه زيادة كبيرة في التخفيض، في حين تعكس حقيقة أنه على الرغم من أن الطلب في كثير من الحالات كان قريباً من نقطة قبوله للحصول على البراءة، إلا أنه في كثير من الحالات كان لا يزال يتعين القيام ببعض الأعمال التقنية.

26. أوصى الفريق الفرعي بضرورة اعتبار عمله المتعلق بتعليقات المستخدمين منتهيا في الوقت الحاضر، مع ملاحظة أنه يمكن لأي إدارة تقديم مقترحات أخرى للعمل في هذا المجال إذا بدا مناسبا وأن هذا الامر لن يؤثر على المتطلبات المستمرة للإدارات بأعداد تقارير حول تعليقات المستخدم في تقاريرها السنوية لنظام إدارة الجودة.

(حاء) تعليقات من الاستعراض المزدوج لنظم إدارة الجودة في السلطات الدولية

27. اتفقت الادارات الست التي شاركت في الاستعراض المزدوج على أن العملية مفيدة وينبغي تكرارها في اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة العام القادم على أمل أن تنضم الادارات الأخرى إلى اجتماعات الاستعراض. ومن بين المواضيع التي تمت مناقشتها ضمان ومراقبة الجودة، واستعراض الإدارة لأنظمة إدارة الجودة، والتقييم الذاتي، وفاحصي المسح ، وسجلات التحسين، واستخدام الرسوم التخطيطية، والعمل عن بعد، والخبرة بشهادة معيار أيزو، والتعاقد الخارجي للبحث والفحص واستعراض الجودة الخاصة بالمتعاقدين.

28. وفي إشارة إلى إن استعراض التقرير المتعلق بنظام إدارة الجودة لدى ادارة أخرى قد ساعد على اكتساب فهم أفضل لعمل تلك الادارة، جرت الإحاطة بأن الادارات تتشارك جميع الأهداف المشتركة وأن عملية الاستعراض قد ساعدت على فهم الاختلافات، على سبيل المثال، في المصطلحات. وبينما كان كل اجتماع ينطوي على قيام إدارة باستعراض تقرير إدارة أخرى، فإن التجربة خلال جلسة التعليقات كانت بمثابة حوار ثنائي الاتجاه. وكان بعض المشاركين راضين عن الـ 60 دقيقة المخصصة لكل استعراض، ولكن تم القبول بأن التسعين دقيقة من شأنها توفير المزيد من الوقت لتبادل وجهات النظر. كما أعربت الادارات عن سعادتها بالمرافق مع كل محادثة تجري في غرفة منفصلة، ولكن الوصول إلى خدمة واي فاي يمكن أن تكون مفيدة مستقبلا. وفيما يتعلق بالتنظيم، أعربت بعض الإدارات عن رغبتها في أن يكون لديها حوالي أربعة أسابيع لاستعراض تقرير مكتبها، ويمكن إرسال بعض الأسئلة إلى الإدارة قبل الاجتماع للسماح بإجراء مشاورات داخلية. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون ذلك على حساب الطبيعة غير الرسمية المقصودة للدورات، وسيتطلب المزيد من الإشعار اتخاذ الادارات لقرار بشأن المشاركة في تاريخ مبكر. وأشارت إحدى الإدارات إلى أن الاستعراض سيؤدي إلى استعراض أكثر دقة لتقرير نظام إدارة الجودة الخاص بها في العام المقبل بهدف النظر فيما إذا كان من الممكن أن تؤدي التغييرات الأكثر شمولاً إلى تحسين إعداد التقارير.

29. واعتبرت الإدارات المشاركة أنه من المفيد استعراض كل من الإدارة القائمة بالاستعراض والإدارة التي يتم استعراضها استكمال نموذج التعليقات في نهاية كل جلسة استعراض. واستجابة لطلب من ادارة لم تشارك في جلسات الاستعراض المزدوج للمشاركة بنموذج التعليقات، وافقت الادارات المشاركة على أنه يمكن للمكتب الدولي أن يقدم بعض الأمثلة على نماذج التعليقات المكتملة المتاحة للفريق الفرعي من خلال موقع ويكي إذا وافقت الإدارات المشاركة. ومع ذلك، ذكر بعض المشاركين أنه نظرا للمحتوى العام والبساطة التي يتضمنها نموذج التعليقات، والذي يركز بشكل أساسي على اللوجيستيات، فقد نُظر إلى أنه لا يحظى باهتمام كبير لدى الادارات الأخرى.

30. أشار الفريق الفرعي إلى التعليقات الناجمة عن عملية الاستعراض المزدوج وأوصى الادارات المعنية بإجراء استعراض مزدوج لتقارير نظم إدارة الجودة في الاجتماع القادم. وأفاد أن المكتب الدولي سيدعو الادارات إلى المشاركة من خلال التعميم الذي يطلب تقديم تقارير عن أنظمة إدارة الجودة مع تحديد موعد نهائي يسمح للإدارات المشاركة بالاتصال بالإدارة التي ستقوم بمراجعتها ومشاركتها الأسئلة إذا رغبت في ذلك.

2. فهم أفضل لعمل المكاتب الأخرى

(ألف) تقييم نُهج مختلفة لتبادل استراتيجيات البحث

31. ذكرت إحدى الادارات التي شرعت مؤخراً في مشاركة استراتيجيات البحث الكامل مع المكتب الدولي للنشر في ركن البراءات (PATENTSCOPE) أن هذا الطلب قد تم نقله من قبل مودعي الطلبات خلال اجتماع أصحاب المصلحة في أوائل عام 2017.

32. وأيدت بعض الإدارات الدولية اقتراحًا بإعداد وإجراء مسح بين المستخدمين، يهدف إلى تحديد ما يُتوقع الحصول عليه من دراسة استراتيجيات البحث. واقترحت إحدى الإدارات أن مثل هذا المسح ينبغي أن يغطي مدى فائدة استراتيجيات البحث ووضوحها ومحتواها والشكل الذي قُدمت به. وأشارت هذه الإدارة إلى نيتها إجراء مسح خاص بها حول استراتيجيات البحث.

33. وأوصت إحدى الإدارات بتوخي الحذر، مشيرة إلى وجود فهم مختلف لما ينطوي عليه تقديم استراتيجية للبحث، ونتيجة لذلك، توقعات الأهداف. وأفادت أنه لم يكن من الواضح من الذين يعتبروا مستخدمي هذه الاستراتيجيات. واعتبرت هذه الإدارة أن المستخدمين الرئيسيين هم مودعو الطلبات وأطراف أخرى، مما يمكنهم من زيادة الثقة في البحث الذي تم إجراؤه. وأشارت المشاورات التي أجريت بالفعل إلى أن هؤلاء المستخدمين بالإدارة أعربوا عن سعادتهم بالاستراتيجيات التي قُدمت بالفعل، مع رغبة مودعي الطلبات في الحصول على الثقة في اتجاه البحث أو المواد التي قد تكون ذات صلة بجلسات الاستماع الخاصة بالطعن أو المعارضة. ويتطلب العمل الإضافي فهمًا واضحا للهدف من أي مسح، وفهم لأقسام مجتمع المستخدمين التي يجب مخاطبتها. ومن المهم ألا يهدف أي مسح بالضرورة إلى تنسيق استراتيجيات البحث، بل إلى تحقيق فهم أفضل لاستخدامها.

34. واعتبرت إدارة أخرى أن هناك نهج مختلف مناسب، مشيرة إلى أنه يمكن استخدام استراتيجيات البحث للسماح للفاحصين بتعلم تقنيات بحث محسنة. وعلى هذا النحو، يجب ألا يتم توجيه أي مسح لمودعي الطلبات والأطراف الأخرى فحسب، بل للفاحصين في المكاتب المعينة، الذين قد يكونوا مهتمين بالجوانب الأكثر تقدمًا لاستراتيجيات البحث. وذكرت ادارة أخرى أن منتجات العمل الدولية استُخدمت من قبل مودعي الطلبات والمكاتب المعيّنة والأطراف المعنية الأخرى، ومن ثم أعربت عن اعتقادها بأنه ينبغي إدراج جميع المستخدمين. وأيدت عدة إدارات أخرى الرغبة في جمهور عريض لإجراء مسح.

35. وأشارت إحدى الإدارات إلى مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالاستراتيجيات نفسها، مما يعكس مخاطر إعداد ملخصات لعمليات البحث التي تتم يدوياً وصعوبات في استخدام استراتيجيات لعمليات البحث التي تتم بلغات قد لا يكون مستخدم آخر على دراية بها. ولا تزال هذه القضايا قيد المناقشة مع الادارات الأخرى. واقترحت هذه الإدارة أن الفاحصين بشكل عام يتعلمون بشكل أفضل من إجراء عمليات البحث الخاصة بهم ومن التوجيه الفردي من الخبراء المحليين مقارنة بمحاولة فك تشفير الاستراتيجيات التفصيلية للفاحصين في المكاتب الأخرى.

36. ورحب الفريق الفرعي بالعرض الذي قدمه مكتب الولايات المتحدة الامريكية للبراءات والعلامات التجارية لصياغة مقترحات للنظر فيها على موقع ويكي، على أن تكون موجهة نحو الاتفاق على الأهداف الشاملة والنقاط التي سيتم تناولها في مسح موجه إلى مختلف مستخدمي استراتيجيات البحث.

(باء) البنود الموحدة

37. قدمت الادارات تحديثات بشأن استخدام البنود الموحدة. وفي هذا الصدد، شجع المكتب الدولي تلك الادارات على تحديث المنتدى الإلكتروني للإشارة إلى كيفية استخدامها للبنود في عملها.

38. وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة، أعربت بعض الإدارات عن تفضيلها اعتماد التغييرات من خلال تعميم، ولكن كانت هناك إدارة واحدة تقترح أنه يمكن إدراج البنود كبنود نموذجية في ملحق إرشادات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون استخدام البنود إلزاميًا.

39. وأكدت بعض الادارات على موقفها بأن الفقرتين ثامنا-9 وثامنا-10 حول عدم وجود ايجاز يجب أن توضع في المربع سابعا للرأي المكتوب استناداً إلى الفقرة 17.49 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وأشار المكتب الدولي إلى أنه إذا كانت هناك شكوك حول كيفية استخدام هذه المربعات، يمكن تغيير النموذج نفسه، وأن الوقت الحالي، قبل تنفيذ معايير نسق XML الجديدة المستندة إلى المعيار ST.96، قد يكون وقتًا مناسبًا لإجراء مثل هذا الاستعراض.

40. وأبلغت إحدى الإدارات الفريق الفرعي بأن لديها بنودها الخاصة ولكن يمكنها أن توفر البنود الموحدة التي وضعها الفريق الفرعية لكي يستخدمها فاحصوها في حالات معينة. وأضافت هذه الإدارة أن استخدام البنود الموحدة لا ينبغي أن يكون إلزاميا. وبينما لم تنوي هذه الإدارة الانضمام إلى نموذج تجريبي لدمج البنود في النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT) لإنتاج تقارير بحث وآراء كتابية، إلا أنها قد تسهم في مواصلة صياغة البنود وتطويرها.

41. ورحبت الادارات بمزيد من المناقشات حول وضع بنود موحدة حول وحدة الاختراع على موقع ويكي.

42. وفيما يتعلق بالبنود الموحدة بشأن الملخصات المعيبة، أفادت إحدى الإدارات أنها لا ترى مكانا واضحا لاستخدام هذه البنود في تقرير البحث والرأي الكتابي. وأشارت إدارة أخرى إلى عزمها تعديل البند الذي استخدمته لعدم الامتثال للقاعدة 8-1 (د) لمواءمة النص بشكل أوثق مع النص الذي تتشارك به إدارة أخرى. وذكرت بعض الادارات الأخرى أنها لم تقدم تفسيراً عندما لم تتوافق الملخصات مع القاعدة 8.1.

43. وأعربت بعض الإدارات التي تستخدم البنود القياسية عن اهتمامها بإدماج البنود الموحدة في النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT) والمشاركة في نموذج تجريبي لتطوير هذا المفهوم بشكل أكبر.

44. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) تواصل الادارات المستخدمة للبنود الموحدة تبادل المعلومات بشأن تنفيذها في المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي، سواء بصفة المجموعة الرئيسية للبنود أو لتكملة بنود من الإدارة نفسها؛

(ب) يصدر المكتب الدولي تعميماً للتشاور بشأن اعتماد التعديلات على البنود الموحدة في اللغات المختلفة واقتراح فكرة إدراجها كمرفق للمبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي؛

(ج) ينبغي أن تستمر المناقشات بشأن وضع بنود موحدة بشأن وحدة الاختراع؛

(د) يواصل المكتب الدولي العمل على إدراج البنود الموحدة في تقارير البحث والآراء الكتابية في النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT)، والادارات المهتمة بالانضمام إلى جهة اتصال تجريبية في المكتب الدولي إذا لم تكن قد قامت بذلك بالفعل.

(جيم) منتدى المناقشة المحتمل للممارسة

45. أيدت الادارات مفهوم منتدى مناقشة للممارسة، ولكنها أشارت إلى عدد من الشواغل التقنية المتعلقة بسرية المعلومات غير المنشورة وضمان تمكين المشاركين في المنتدى من الإسهام بسرعة كافية ليكونوا مفيدين في حالة قيد التقدم دون إحداث تأخير. كما جرت الإحاطة بأن منتدى مشابه قد يكون مفيدا لتلقي قضايا المكتب.

46. أوصى الفريق الفرعي بأن يقوم المكتب الكندي للملكية الفكرية بنشر بند نموذج مقترح للمناقشة على موقع ويكي للمساعدة في دراسة المفاهيم المعنية. وينبغي أن ينظر المكتب الدولي بعد ذلك في الحلول التقنية الممكنة لمعالجة القضايا المثيرة للقلق، بما في ذلك ما إذا كان من المناسب تقديم خدمة مكافئة تكون مفتوحة لمكاتب تسلم الطلبات.

3. مقاييس الجودة

(ألف) خصائص تقارير البحث الدولية

47. أكدت الادارات بأنها تجد دائما أن التقارير المتعلقة بخصائص تقارير البحث الدولية مفيدة. ورحبت عدة إدارات على وجه الخصوص بالتقارير الفردية التي أُعدت لمكاتبها، مما جعل استخدام البيانات كأداة للتأمل الذاتي أسهل. وأعربت عن أملها في أن يستمر تقديم هذه التقارير في المستقبل. ومع ذلك، شددت عدة إدارات أيضا على رغبتها في إجراء مقارنات بين مختلف الإدارات لفائدة بعض الخصائص، ولهذا كان الشكل التقليدي أكثر فاعلية، خصوصًا عندما يتم عرض خصائص الادارات الأكثر ارتباطا معا على نفس الرسم البياني (لاسيما بالنسبة لمكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة).

48. وكان هناك اتفاق عام على أن الحل المثالي هو وجود أداة تفاعلية مماثلة لتلك الموجودة في قاعدة بيانات الويبو بشأن إحصاءات الملكية الفكرية، مما يسمح باختيار مجموعة متنوعة من الخيارات وعرضها بطرق مختلفة، ولكن تم الاعتراف بأنه من غير المحتمل أن يكون تطوير هذه الأداة أولوية فورية. وفي غضون ذلك، قد يكون من المفيد إدخال بعض التحسينات على عرض المخططات الثابتة وتوافر البيانات الأساسية بتنسيقات أكثر سهولة في الاستخدام. وأشارت بعض الادارات إلى أن عرض الخصائص المتعددة معا في مخطط واحد قد يكون مفيدا في بعض الأحيان وقد يستحق مزيدا من الدراسة.

49. وأشارت الإدارات إلى أنه من الضروري فهم ماهية الرسوم البيانية الممثلة. وتشمل بعض القضايا الرئيسية ما يلي:

(أ) لا تشمل الخصائص الطلبات الدولية التي لم يُنشأ تقرير بحث دولي بشأنها - وقد تؤدي المعلومات المتعلقة بعدد هذه الحالات وتفصيلها إلى جعل تحليل بعض القضايا أكثر أهمية.

(ب) قد تكون الرسوم البيانية التي تُظهر النسب المئوية للطلبات أو الاستشهادات ذات الخصائص المحددة مضللة عندما يكون هناك تغيير كبير في أحجام التقارير المنتجة أو طبيعتها - قد تكون المعلومات الأكثر وضوحا بشأن الأعداد المطلقة للتقارير مفيدة في بعض الحالات.

(ج) بالمثل، سيظهر تقسيم التقارير أو الاستشهادات إلى فئات صغيرة للغاية أرقاماً قد لا تكون ذات دلالة إحصائية وينبغي الحرص على عدم استخلاص استنتاجات غير صحيحة أو غير مبنية على أساس عينات صغيرة.

50. ووافق المكتب الدولي، بعد التعليقات الواردة من الإدارات، على النظر في التغييرات التالية على الخصائص في التقارير المقبلة، أو لجعل البيانات ذات الصلة متاحة بسهولة:

(أ) ينبغي إضافة خاصية جديدة تُظهر النسبة المئوية للاستشهادات المتعلقة بالبراءات التي لم تكن في نص الطلب الدولي.

(ب) ينبغي حذف الخاصية 1-8 (النسبة المئوية لتقارير البحث في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات مع الاستشهادات في الفئة O أو T أو L) من التقارير المستقبلية ما لم تشر أي إدارة خلال الأسابيع القليلة القادمة إلى أنها مفيدة.

(ج) ينبغي إتاحة مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالأعطال التقنية والمستويات الفصلية للإنتاج.

51. ووافق المكتب الدولي أيضا على النظر في التقارير المحتملة المتعلقة باستخدام المربعات رابعا (وحدة الاختراع) وثامنا (ملاحظات معينة) لنماذج الرأي الكتابية. وكانت البيانات متاحة بشأن وجود المربعات ذات الصلة أو خلاف ذلك في الآراء الكتابية لإدارة البحث الدولي، ولكن يجب النظر بعناية في استخدامها لتجنب التأخير المضلل. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هذه البيانات متاحة بالنسبة للنماذج المكافئة في إجراءات الفصل الثاني.

52. وستكون الخصائص الإضافية المختلفة مهمة إذا توافرت معلومات أكثر تفصيلاً وحسنة التوقيت. وبالإضافة إلى تلك المشار إليها سابقا في الجلسات السابقة أو على موقع ويكي، تضمنت تفاصيل أكثر تفصيلاً لطبيعة الاستشهادات المتعلقة بالأدبيات غير المتعلقة بالبراءات.

53. وأشارت بعض الادارات إلى أنها استخدمت على مدار السنوات الماضية الخصائص لتحديد القضايا التي تحتاج إلى مزيد من الفحص، مما أدى إلى تغييرات في الممارسة مع تغييرات ناتجة عن ذلك واضحة في الخصائص. وكان أبرزها في هذا الصدد الخاصية 1.1 (النسبة المئوية لتقارير البحث في معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تحتوي على واحد على الأقل من الاقتباسات في الفئة X أو Y أو E). وأشير إلى أن القيم العالية للغاية والمنخفضة نسبياً لهذه الخاصية قد تلقي بظلال من الشك على ما إذا كانت الفئة الأكثر ملاءمة قد طُبقت دائماً على وثيقة مستشهد بها.

54. ودعا الفريق الفرعي المكتب الدولي لمواصلة تطوير تقارير الخصائص ووافق على مواصلة مناقشة الأشكال المحسنة باستخدام موقع ويكي.

(باء) مقاييس معاهدة التعاون بشأن البراءات - تحديد الاحتياجات والحصول على البيانات

55. أشار المعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية إلى أنه يرى أن المقاييس التي يقدمها المكتب الدولي مهمة لإدارة وتسيير خدماته. وأعرب عن أمله في إدخال مزيد من التحسينات على المعلومات المتاحة فيما يتعلق بنقل نسخ البحث من مكاتب تسلم الطلبات والمتعلقة بالطلبات المقدمة على الورق والتي تعتبر شائعة نسبيا في منطقته الجغرافية.

(جيم) ملاحظات الاطراف الأخرى

56. أحاطت الادارات علما بالتوقيت النموذجي للملاحظات وخلصت إلى أنه من غير المرجح أن تلعب الملاحظات دوراً هاماً في المرحلة الدولية. ورُئي أن المناقشات ينبغي أن تركز على ضمان فعاليتها بالنسبة للمرحلة الوطنية. وكانت الانطباعات الأولية إيجابية بشأن دور ملاحظات الأطراف الأخرى الدولية، ولكن الأعداد الصغيرة موضوع معالجة المرحلة الوطنية تعني أن الخبرة العملية لاستخدام ملاحظات الأطراف الاخرى التي تمت في المرحلة الدولية كانت محدودة. كما كانت جودة الملاحظات متغيرة وكان من الضروري النظر في قيمتها على أساس كل حالة على حدة. ورأت إحدى الإدارات أن أكثر الملاحظات فائدة هي تلك التي قدمت أدبيات سابقة جديدة لم تكن متاحة لدى إدارة البحث الدولي - خاصةً المنشورات الحديثة جدا أو المؤلفات غير المتعلقة بالبراءات. واقترحت هذه الإدارة أنه بإمكان المكتب الدولي تقديم إحصاءات الاقتباس المتعلقة بملاحظات الأطراف الاخرى مثل طبيعة الاستشهاد (على سبيل المثال، الفيديو والكتيب والكتالوج والاستخدام السابق وما إلى ذلك) وعمر وتاريخ نشر الاستشهادات المدرجة في ملاحظات الأطراف الاخرى. ورأت تلك الإدارة أيضا

أنه ستكون هناك قيمة محدودة لفتح باب الملاحظات لمجموعة أوسع من المواضيع. واقترحت أن يتم دعوة الأشخاص الذين يبدون ملاحظات إلى تقديم ترجمات للملاحظات إلى اللغة الإنكليزية إذا لم تكن المنشورات ذات الصلة بهذه اللغة.

57. وأوضح المكتب الدولي، ردا على استفسار من إحدى الإدارات الدولية، أنه قد تم تضمين مرفق للملاحظات من قبل مودعي الطلبات بقصد السماح بدمج الكشف عن الادبيات السابقة من مودع الطلب مع الاستشهادات المأخوذة من تقرير البحث الدولي وأية ملاحظات خارجية للمساعدة في عملية متطلبات الكشف الخاصة بالمرحلة الوطنية. ومع تلقي تقارير بحث بنسق XML ومعالجتها، يؤمل أن يتم تحويل هذا المفهوم لحقيقة في المستقبل القريب.

4. وحدة الاختراع

(ألف) اقتراحات لتعديل الفصل 10 من المبادئ التوجيهية الخاصة بالبحث والفحص التمهيدي الدوليين

58. أوضح مكتب أستراليا للملكية الفكرية أن النتيجة المتعلقة بمثال محدد يتعلق بوحدة الاختراع تعتمد على كيفية قيام الإدارة بتحديد السمات التقنية الخاصة للاختراع المطالب به. ولذلك اقترح مكتب أستراليا للملكية الفكرية فقرة تسبق الأمثلة الواردة في المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التي حظيت بتأييد واسع النطاق بشأن المنتدى الإلكتروني في عام 2016 لشرح الاختلافات في تحديد السمات التقنية الخاصة. وهذا من شأنه تجنب الحاجة إلى التحذيرات في العديد من الأمثلة المقترحة التي تمت مناقشتها في المنتدى الإلكتروني منذ عام 2015.

59. وأيدت بعض الادارات التي ادلت ببياناتها الفقرة المقترحة، لكن بعض الادارات الأخرى واجهت صعوبات بشأن تلك الفقرة. وأعربت إحدى المجموعات الأخيرة عن اعتقادها بأن الممارسة الأكثر تناسقاً بين الإدارات ضرورية، والتفسير الدقيق لوحدة الاختراعات من قبل الإدارات الدولية يمكن أن يجعل معاهدة التعاون بشأن البراءات أقل جاذبية للمستخدمين. وأشارت إدارة أخرى من تلك الادارات التي واجهت صعوبات بشأن الفقرة المقترحة إلى وجود صعوبات في الجملة الأخيرة من الاقتراح في ضوء المبدأ اللاحق. وقبلت هذه الإدارة الممارسات المتباينة بين الإدارات بشأن وحدة الاختراع، مشيرة إلى وجود اختلافات معينة في الفصل 5 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بشأن النظر في بعض أنواع مطالبات البراءة.

60. وأعربت إحدى الإدارات عن اعتقادها بأن هناك حاجة لاستعراض الأمثلة الواردة في الفصل 10 واقترحت إنشاء فرقة عمل تحت قيادة مكتب أستراليا للملكية الفكرية لإجراء هذا الاستعراض بهدف تقديم اقتراح بشأن التعديلات على المبادئ التوجيهية.

61. وأشار مكتب أستراليا للملكية الفكرية إلى استعداده لتولي دور قيادة فرقة عمل لاستعراض الأمثلة على وحدة الاختراع ودعا الادارات المهتمة إلى الانضمام إلى فرقة العمل والمشاركة في المناقشات. وأفاد أنه عمل فرقة العمل سيتم في المنتدى الإلكتروني الفرعي بحيث تتمكن جميع الإدارات من متابعة المناقشات.

62. قبل الفريق الفرعي العرض المقدم من مكتب أستراليا للملكية الفكرية لقيادة فرقة عمل لاستعراض الأمثلة الواردة في الفصل 10 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بشأن وحدة الاختراع.

(باء) هيئة الخبراء المعنية بتنسيق البراءات المشتركة بين مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة

63. قدم المكتب الأوروبي للبراءات معلومات محدّثة حول التقدم الذي أحرز في المشروع المشترك بشأن تحديد وتطبيق معايير وحدة الاختراع التي اضطلع بها مع مكتب الملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية في هيئة الخبراء المعنية بتنسيق

البراءات المشتركة بين مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة (PHEP) والذي من المقرر الانتهاء منه على مستوى مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة (IP5) بحلول نهاية عام 2018. واضطلع الاستعراض الوسيط في المشروع بتحليل الممارسات مقابل الفصل 10 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وجاءت مواءمة الممارسات في الموضوع الميكانيكي والكهربائي أكبر مقارنة بالمواد الكيميائية، حيث أدت قوانين البراءات الموضوعية إلى نتائج مختلفة. ومع ذلك، كان الهدف من المشروع هو النظر في إدخال تحسينات على منطق عدم الوحدة، والتوصل إلى طريقة مشتركة للاعتراض وضمان الاتساق والشفافية، بدلاً من تحقيق التوافق بين الممارسات.

(جيم) الإجراءات الإدارية واستخدام المربع الرابع من قبل إدارات البحث الدولي

64. أوضح المكتب الأوروبي للبراءات أن الاعتراض على عدم وحدة الاختراع لا يتطابق دائما مع علامة في المربع الرابع للرأي المكتوب للإدارة البحث الدولي، وفي حالات معينة، لم يكن الاعتراض غير الموحد مصحوبًا باختراع لسداد رسوم بحث إضافية. وطلب المكتب الأوروبي للبراءات مزيدا من المعلومات عن هذه الاختلافات، والتي يمكن أن تتم من خلال مناقشة على موقع ويكي للفريق الفرعي، وعرض إعداد مسح لفهم أفضل الممارسات بشأن عدم وحدة الاختراع.

65. وذكرت إحدى الإدارات أن الفاحصين سيضعون دائما علامة على المربع الرابع في حالة عدم وجود وحدة اختراع، لكن في بعض الأحيان لم يدعى مودع الطلب لسداد رسوم إضافية. وأشارت إدارة أخرى إلى أن الدعوة إلى سداد رسوم إضافية تعني دائما أن هناك عدم وحدة للاختراع.

66. ووافق المكتب الدولي، رداً على تعليق صادر عن إحدى الادارات، على أن تحميل النموذج PCT/ISA/206 (من خلال النظام الالكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات للمكاتب، على سبيل المثال) يمكن أن يساعد في توفير المعلومات ذات الصلة لقياس مدى وحدة قضايا الاختراع.

67. وافق الفريق الفرعي على عرض مقدم من المكتب الأوروبي للبراءات بنشر استبيان للإدارات لإكمال الجوانب الرسمية لعدم وجود وحدة اختراع لدى مكاتبها.

5. تعيين الإدارات الدولية - استمارة طلب التعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

68. أكدت عدة إدارات من جديد على وجهة نظرها بأن الأجزاء الإلزامية في استمارة طلب التعيين يجب أن تكون هي تلك التي تقابل الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في القاعدتين 36 و63 من معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأيدت الإدارات الأخرى اعتماد الشكل الرسمي في حالته الراهنة كجزء مطلوب من عملية طلب التعيين من أجل تزويد لجنة معاهدة التعاون بشأن البراءات للتعاون التكنولوجي بوجهة نظر كاملة عن مكتب مرشح لكي تنظر بالكامل في قدرته على أداء مهام إدارة دولية. ويمكن النظر في مسألة مدى تطبيق ذلك على تمديد التعيين في وقت لاحق. وأعربت الادارات عن انفتاحها للنظر في إمكانية توسيع نطاق تقارير الجودة لتشمل الامتثال المستمر للحد الأدنى من المتطلبات، مشيرة إلى مخاوف من ألا يؤدي ذلك إلى متطلبات منفصلة وجديدة ومرهقة لإعداد تقارير.

69. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) يقوم المكتب الدولي بإعداد استمارة مشروع محسنة لتقديمها إلى الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، مع مراعاة التعليقات المقدمة رداً على التعميم (C. PCT 1519)، بهدف التوصية باعتماد الصيغة النهائية من جانب جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات باعتبارها جزء من عملية طلب التعيين كإدارة دولية.

(ب) النظر في تطوير متطلبات اعداد التقارير بشأن الجودة لتشمل القضايا المتعلقة بالامتثال المستمر للحد الادنى من المتطلبات المنصوص عليها في القاعدتين 36 و63 من معاهدة التعاون بشأن البراءات.

6. أفكار أخرى لتحسين الجودة

70. لم تكن هناك توصيات أخرى بشأن مجالات عمل إضافية.

[نهاية المرفق والوثيقة]